الغانم يستقبل عدداً من السفراء المعتمدين لدى البلاد

مرزوق الغانم يستقبل السفير المصري

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس عدداً من السفراء المعتمدين لدى البلاد.

والتقى الغانم تباعا كلا على حدة، سفير مملكة البحرين لدى دولة الكويت صلاح المالكي، وسفير جمهورية مصر العربية لدى دولة الكويت طارق القوني، وسفير جمهورية الهند لدى دولة الكويت سيبي جورج، وسفير مملكة بلجيكا لدى دولة الكويت بيت هيربوت، وسفير اليابان لدى دولة الكويت ماساتو تاكاأوكا، وسفير الاتحاد الأوروبي لدى دولة الكويت الدكتور كريستيان تودور.

عشرة نواب يطلبون التصويت على تعديل «الدوائر الانتخابية» في جلسة 20 الجاري

جانب من جلسة سابقة

قدم عشرة نواب طلبا لسحب الاقتراح بقانون بتعديل الدوائر الانتخابية من اللجنة المختصة ومناقشته وإقراره في الجلسة المزمع عقدها في 20 الجاري.

وتقدم النواب عادل الدمخي ومحمد هايف ومحمد المطير وعبد الله فهاد ومحمد الحويلة وشعيب المويزري وأسامة الشاهين وعبد الكريم الكندري وحمدان العازمي ونايف المرداس، بطلب إدراج رسالة على بند الأوراق والرسائل الواردة في جلسة مجلس الأمة المقرر عقدها في 20 الجاري يطلبون فيها سحب الاقتراح بقانون بتعديل المادة الثانية من القانون رقم (42) لسنة 2006 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة المقدم من النواب محمد هايف، د. عادل الدمخي، محمد المطير، نايف المرداس من اللجنة المختصة ومناقشته وإقراره في الجلسة بمداولتيه وفقا لنص المادة (104) وتقديمه على كل ما عداه على أن يتم التصويت على الطلب نداء

وقالوا في رسالتهم: إن التجربة العملية أثبتت أنه منذ أن تم تغيير النظام الانتخابي عام 2012 ضعف أداء مجلس الأمة وعدم رضا أغلبية الناخبين عن نوابه، ويؤكد ذلك تقدم الكثير من النواب التزاماً بوعودهم الانتخابية بإقتراحات لتعديل النظام الإنتخابي لم تحظ بكل أسف بحقها من المتابعة والنقاش.

كما طلب النائب عبدالله الكندري عرض اقتراحه في شأن تعديل الصوت الواحد على الجلسة.

وقال الكندري في الطلب الذي قدمه إنه سبق أن قدم الاقتراح مع الأعضاء أسامة الشاهين، ود. بدر الملا، وعمر الطبطبائي، ومحمد هايف المطيري بتعديل نص المادة (1) من المرسوم بالقانون رقم 20 لسنة 2012 بتعديل القانون رقم 42/2006 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة بحيث يمكن لكل ناخب الأدلاء بصوته لمرشحين اثنين في الدائرة المقيد فيها.

وزاد الكندري: بالإضافة إلى الطلب السابق المقدم منا بتاريخ 2020/8/16 على تعديل نظام الصوت الواحد، والذي لم يدرج بجدول الأعمال لجلسات مجلس الأمة في الدور السابق ووفقاً للمادة (55) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة على (إذا تقرر تأخير تقديم التقرير في الموعد المحدد له وإذا تقرر تأخير تقديم التقرير في الموعد المحدد له عن موضوع واحد عرض رئيس المجلس الأمر على المجلس في أول جلسة تالية، وللمجلس أن يمنح اللجنة أجلاً جديداً أو يحيل الموضوع إلى لجنة أخرى، كما يجوز له أن يقرر البت مباشرة في الموضوع)، لذلك أتقدم بتفعيل المادة 181 من اللائحة الداخلية والتي تنص على (يجري بحث الموضوعات المستعجلة قبل غيرها في المجلس ولجانه ولا تسري عليها أحكام المواعيد العادية المقررة في هذه اللائحة، وذلك بطلب عرض الاقتراح بتعديل نظام الصوت الواحد والتصويت عليه وعرض هذه الرسالة على مجلس الأمة في أول جلسة قادمة).

«بيئة الأعمال» تختتم أعمالها بالموافقة على عدد من الاقتراحات برغبة.. ونسبة الإنجاز كاملة

رياض عواد

يوسف الفضالة

وافقت لجنة تحسين بيئة الأعمال في اجتماعها الختامي أمس الخميس على عدد من الاقتراحات برغبة على ان ترفع تقريرها الختامي إلى مجلس الأمة لإدراجه على جدول الأعمال. وقال رئيس اللجنة النائب يوسف الفضالة في تصريح بمجلس الأمة عقب الاجتماع: إن اللجنة وافقت على عدد من الاقتراحات برغبة سبق مناقشتها في اجتماعات سابقة وتم التصويت عليها ، مشيرا إلى أن جدول أعمال اللجنة في دور الانعقاد الرابع تم انجازه بالكامل.

وأضاف أن اللجنة رفضت اقتراحا بقانون بتعديل بعض احكام قانون 2013/98 الخاص بالصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة نظرا لأن التعديلات الواردة فيه سبق إدخالها على القانون والموافقة عليها في دور الانعقاد الثاني.

وأضاف الفضالة إن اللجنة انتهت من جدول الأعمال بالكامل وأنجزت عملها بنسبة 100%، وسترفع التقرير الختامي لها ليدرج على جدول أعمال مجلس الأمة.

واستغرب الفضالة ما نشر عن أن نسب انجاز اللجنة تصل الى صفر بينما أعمال اللجنة لاتزال قائمة مشيرا الى ان التقرير الختامي سيكون موجودا في الأمانة العامة لمجلس الأمة وفيه نسبه الإنجاز التي وصلت اليوم الى 100 %.

الدمخي يتقدم برسالة واردة بشأن تعديل النظام الانتخابي

أعلن النائب د. عادل الدمخي أنه تقدم اليوم برسالة إلى رئيس مجلس الأمة لإدراجها على جدول أعمال الجلسة القادمة بشأن سحب الاقتراح بقانون بتعديل المادة الثانية من القانون رقم 42 لسنة 2006 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة والذي قدم في 15 يناير 2017.

وأوضح الدمخي في تصريح صحافي بمجلس الأمة أمس، أن هذا القانون قدمت عليه تعديلات كثيرة، الأمر الذي يظهر عدم رضا غالبية النواب عن نظام الصوت الواحد.

وبيّن الدمخي أن هذا الاقتراح قدمه مع النواب محمد هايف ومحمد المطير ونايف المرداس، لافتًا إلى أن الاقتراح يهدف إلى تعديل النظام الانتخابي ليصبح صوتين بدلًا من صوت واحد.

وذكر الدمخي أن المقترح عندما قدم كان يهدف إلى أن تنتخب كل دائرة عشرة أعضاء للمجلس على أن يكون لكل ناخب حق الإدلاء بصوته لمرشحين اثنين في الدائرة المقيد بها ويعد التصويت باطلًا لأكثر من هذا العدد. وأوضح أنه تم اختيار آلية الرسالة الواردة، حيث إن اللجنة المختصة لم تلتزم برفع تقريرها عن الاقتراح المقدم منذ 15 يناير 2017، مضيفًا أن رئاسة المجلس لم تستجب لطلب عقد جلسة خاصة للاقتراحات المتعلقة بالانتخابات.

وأكد أن هذا التعديل لم يكن هو الطموح، إلا أنه خطوة في الطريق لتغيير المشهد السياسي، ويراعي قرب موعد الانتخابات، واعدًا بتعديل جذري للنظام الانتخابي إذا وفقنا الله في المجلس القادم.

ولفت إلى أنه قال في إحدى الجلسات الأخيرة إنه المطلوب من العهد الجديد السعي في تغيير السلطات الثلاث، مبينًا أن الشعب يتطلع إلى تغيير كبير، منوهًا أن التغيير الذي حدث في السلطة القضائية أفرح الناس، " فإذا صلح القضاء صلحت الدولة.

وطالب الدمخي بالمزيد من الإصلاحات في السلطة القضائية، لافتًا إلى أن السلطة التنفيذية مطلوب تغيير المشهد فيها بعدما ظهر من مفاسد خلال السنوات العشر السابقة ولا يمكن أن تكون مصدرًا للتغيير والإصلاح.

وبيّن أن " ما نقدمه اليوم من اقتراحات يساهم في عودة مجلس الأمة للأمة ويعبر عن إرادتها الحقيقية، منوهًا إلى أن تغيير المشهد في مجلس الأمة يستوجب تغيير آلية التصويت وفتح المجال للشعب الكويتي للتعبير الحقيقي عن إرادته".

وأكد أن عودة المجلس للأمة تعني عودة حماية المكتسبات الوطنية والحريات والسلطات والمؤسسات، وتعني الحفاظ على القيم والمبادئ والمال العام، ومواجهة الدولة العميقة ومحاسبة المفسدين وإنصاف المظلومين وتقوية الشرفاء في كل المؤسسات.

وأضاف: " كما تعني عودة المجلس للأمة، إنجاز التشريعات المطلوبة ومراقبة بقية سلطات الدولة وتحقيق التنمية المطلوبة وتعني حماية الطبقات المحدودة والمتوسطة وحل المشكلات المزمنة كالقروض والبدون والتركيبة السكانية واختلالات الميزانية العامة للدولة.

وطالب الدمخي، احتراماً للأمة والدستور وحق الأعضاء، أن تعرض هذه الرسالة في الجلسة القادمة وأن يكون الحكم لممثلي الأمة ونواب الأمة.

الفضل يطالب وزارة الصحة بتفعيل بروتوكول التعقيم في جميع مستشفيات الدولة

جانب من اجتماعات لجنة الشباب

أحمد الفضل

طالب النائب أحمد الفضل وزير الصحة د. باسل الصباح بالاهتمام بتعقيم الغرف في جميع مستشفيات الكويت، والاهتمام بأجهزة التنفس الصناعي وفق بروتوكول التعقيم، خاصة في مستشفيات جابر والأميري والعدان.

وأوضح الفضل في تصريح بمجلس الأمة أمس أن هناك مشكلة كبيرة في تعقيم غرف العناية المركزة، مشيرًا إلى أن هناك مصابين يدخلون المستشفيات بـ(كورونا) ويخرجون منها مصابين بالتسمم وجراثيم أخرى تؤدي إلى الوفاة.

وقال: إن هناك حالات كثيرة تعافت من كورونا لكنها توفيت لأسباب أخرى، ومن بينهم من أصيبوا بتسمم الدم بسبب التقاطهم جراثيم من داخل غرف العناية المركزة أدت إلى وفاتهم، وفقًا لما أظهرته النتائج الحقيقية للوفاة بعد 45 يوما من دفنها، مشيرًا إلى امتلاكه معلومات عن عدد من الحالات بأسمائهم.

وأكد الفضل أن هناك فرقًا بين أن تكون هناك حالات توفيت نتيجة إصابتهم بمرض (كورونا) أو نتيجة أمراض أخرى مع إصابتهم بـ (كوفيد -19)، مضيفًا "أننا لا نكسر من عزم العاملين على الرعاية الصحية، إنما نشد من أزرهم ونقول لهم قواكم الله ونحن معكم.

الملا يطالب باقتصار قانون الضمان المالي للمتضررين من «كورونا» على المشروعات الصغيرة والمتوسطة

د. بدر الملا

دعا النائب د. بدر الملا الحكومة ورئيسة وأعضاء اللجنة المالية إلى مسايرة ما انتهى إليه المجلس في المداولة الأولى لمشروع قانون ضمان دعم البنوك المحلية للمتضررين من جائحة كورونا بحيث يقتصر على المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتقليص مقدار مخصص الضمان من 3 مليارات دينار إلى المبلغ المناسب والذي يتراوح ما بين 250 إلى 500 مليون دينار".

وقال الملا في تصريح صحفي بمجلس الأمة: إن مشروع قانون ضمان دعم البنوك المحلية للمتضررين من جائحة كورونا تم التصويت في الجلسة الماضية على حصر القانون في المشروعات الصغيرة والمتوسطة لكونهم الأطراف الضعيفة الذين يحتاجون ضمانا لما سيقترضونه من البنوك، واستبعاد العملاء الآخرين.

وبيّن أن ما لفت نظره هو التصريح الصادر من اللجنة المالية بشأن التعديلات المقدمة وأن هناك توجه لإلغاء التسميات وإيجاد تسمية (المشاريع المتضررة) مما يعني أن مشروع القانون أعيد كما كان بل والأكثر من ذلك عدم وضع سقف للقروض التي يتم ضمانها.

ورأى الملا أن إشراك المشاريع الأخرى مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة يعني أن مشروع القانون سيتم رفضه في الجلسة القادمة .

وأضاف: "أرجوكم لا تجعلوا من المشاريع الصغيرة والمتوسطة شماعة لتمرير أي موضوع آخر ، وليقتصر هذا القانون على المشاريع الصغيرة والمتوسطة بل وأدعو لإدخال أصحاب المهن بهذا القانون وعدم إشراك مشاريع أخرى فيه لأن ذلك سيؤدي حتما وبشكل واضح وجلي إلى رفض القانون".

من جانب آخر، أعرب الملا عن تفاؤله بأن يكون للحكومة رأيا مغايرا من الاقتراح بقانون الذي تقدم به وعدد من النواب لتنظيم التركيبة السكانية، وأن يتم إقراره في المداولة الثانية ليكون إنجازا يسجل لمجلس الأمة.

ونوه إلى أنه نقل الصورة خلال اجتماع لجنة الموارد البشرية أمس مع الوزراء والجهات الحكومية أمس بأن الاقتراح بقانون مرن جدا ويمنح تفويضات للحكومة في اتخاذ الإجراءات المناسبة لتنظيم التركيبة السكانية.

ولفت إلى أن سمو الأمير في الخطاب الذي وجهه للشعب الكويتي دعا إلى ما يؤدي لسلامة تنظيم التركيبة السكانية ، مما يؤكد ضرورة الاهتمام بهذا القانون.